سلطات تل ــ أبيب رغبتها في تأمين ذلك من المهاجرين. وفي تعليقه على معلومات الموجي يشير شوميلين إلى أن المعلومات التي استخدمها الموجي يمكن أن تكون صحيحة؛ فهو قد استند إلى عدد من الدعوات المزورة المرسلة من محضري الأرواح الصهاينة في اسرائيل إلى المواطنين السوفيات من اليهود. وغالباً ما تنشر أجهزة اعلامنا ــ يضيف شوميلين ــ عن فضائح وممارسات السلطات الاسرائيلية الرسمية والتي تقوم بارسال الدعوات الكثيفة المزورة من أقارب وهميين، وليس سراً أنه لأجل هذا يطلب من كل قادم إلى اسرائيل عناوين اليهود الذين يعيشون في الاتحاد السوفياتي، وغالباً ما استخدم دليل الهاتف لمختلف المدن السوفياتية لهذا الغرض، وقد تلقت الأجهزة الداخلية والمنظمات السوفياتية وهيئات تحرير الصحف العديد من رسائل المواطنين السوفيات؛ حيث عبروا عن اشمئزازهم لهذه الأساليب المستهترة والمعادية لسيادة الاتحاد السوفياتي وأمنه والتي تعكس التدخل الفاضح للأجهزة الاسرائيلية في شؤونه الداخلية. ويضع الكتاب الأبيض بتصرف القارىء السوفياتي العديد من الوثائق والمواد المختلفة التي تفضح دور أجهزة الدولة الاسرائيلية في تحريض اليهود السوفيات على الهجرة واستخدام بعضهم لأغراض التخريب الداخلي والتجسس وتزوير الدعوات وإرسالها إلى اليهود السوفيات لتحريضهم على الهجرة إلى اسرائيل، هذا ما أكدته اعترافات رسل الصهيونية أنفسهم الذين اعتقلوا بالجرم المشهود وهم يحاولون تجنيد القوى الحية (من علماء وأطباء ومهندسين وتقنيين) لصالح دولة اسرائيل، وتصعيد الاندفاع نحو الهجرة بواسطة الوعود الكاذبة. ويروي الكاتب السوفياتي المعروف تسيزار سولودار أنه من أصل ٧٢ مهاجراً يهودياً تحدث معهم في فيينا هناك ١٩ غادروا بناءً على دعوة من أقارب معروفين لديهم و٢٨ حتى استلام الدعوة لم يعرفوا عن وجود أقارب لهم في اسرائيل، أما البقية فقد أرسلت إليهم دعوات مزيفة من أقارب مزعومين.

إن معرفة السلطات السوفياتية بحقيقة أهداف الهجرة اليهودية، والقوى التي تقف وراء الدعوة والتحريض عليها. ليسمح لها قانونياً باتخاذ الاجراءات الصارمة التي تضع حداً لها أو تحد منها على اعتبار أن المهاجرين يُستخدمون على حد تعبير شوميلين، لتأمين الطاقة البشرية للمستوطنات وتحويلهم إلى جنود وأيد عاملة، أي في خدمة العدوان والتوسع والكولونيالية التي يحرمها القانون الدولي، ولمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير على أرض وطنه فلسطين؛ الأمر الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية اللاحقة كأهم مبدأ من مبادىء القانون الدولي واعتبر كأساس لإقامة العلاقات الودية بين مختلف دول العالم وشعوبه. أي أن هناك من الأسباب القانونية والمبررات الدولية ما يكفي لمنع الهجرة التي تستخدم في ممارسة العدوان وتوسيعه وتوسيع رقعة الكيان الاستيطاني الصهيوني.

وكما يشير شوميلين، فإن القانون الدولي في جوانبه الأخرى يسمح ببعض التحديد للهجرة «وهذا مطلب يجب أن نتضامن معه ونلح عليه مع المسؤولين السوفيات».

فإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ حول الحقوق السياسية والمدينة، يجيز للدولة حق التدخل وتحديد هذه الحقوق فيما يتعلق بهجرة المواطن من بلده، خاصة في الحالات التي لها علاقة بحماية أمن الدولة والنظام الاجتماعي، وبصحة السكان ومعنوياتهم وبحقوق الآخرين وواجباتهم. كما يورد الكتاب العديد من الوثائق والحقائق على لسان هؤلاء الذين وقعوا ضحية الدعاية المضللة للأجهزة الاسرائيلية والمنظمة الصهيونية العالمية وصُورت لهم اسرائيل جنة «أرض الميعاد»، ولكن لم يطل بهم الوقت حتى اكتشفوا أن الجنة المذكورة ما هي إلا جحيم لا يطاق، فتبدأ فيما بعد عمليات الهرب والهجرة المعاكسة.

«لقد رأيت استغلالاً للبشر مخيفاً، وغريبة كانت علاقات عداء الانسان للانسان، كل واحد يعيش لذاته ولا يعنيه مصير الآخرين». هذه شهادة يعقوب شوخمان واحد من آلاف وقعوا ضحية الدعاية الصهيونية المضللة، هاجر إلى اسرائيل عام ١٩٧٠ وعاد إلى الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٤، يعمل الآن ميكانيكياً في مدينة فيلنوس عاصمة جمهورية لاتفيا السوفياتية.